وزيرة المالية تعلن إحراز تقدم عراقي ملموساً في الإصلاح الضريبي

أكدت وزارة المالية، اليوم الاثنين، أن العراق يشهد تقدمًا ملموسًا في مجال الإصلاح الضريبي، مشيرة إلى التزام الحكومة بتطوير النظام الضريبي بما ينسجم مع المعايير الدولية.

وقالت وزيرة المالية، طيف سامي، في كلمة لها خلال المؤتمر الضريبي لتنمية الاقتصاد وتنشيط الاستثمار، وتابعتها المطلع، إن: "هذا المؤتمر يؤكد التزام الدولة، وبإشراف مباشر من رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، ووزارة المالية، بتطوير النظام الضريبي بما ينسجم مع المعايير الدولية، ويسهم في تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وزيادة الموارد المالية للدولة".

وأضافت أن: "الوزارة عملت خلال الفترة الماضية على تنفيذ البرنامج الحكومي عبر سلسلة من الإصلاحات والإجراءات، شملت تحديث التشريعات والتعليمات الضريبية، وتطوير آليات المحاسب الضريبي، وحماية حقوق الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية".

وأشارت سامي إلى أن: "أهداف خطة الإصلاح الوطني 2025-2030 هي تعزيز الإيرادات المحلية بتمويل من

الاتحاد الأوروبي والمنظمات الألمانية، وإعادة النظر في السقوف الضريبية، وتوسيع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني، وتعزيز الشمول المالي، فضلاً عن تشخيص المعوقات التي تواجه التطبيق الفعال للسياسات الضريبية، ووضع الحلول المناسبة لها".

وتابعت أن: "هذه الجهود تهدف إلى تحفيز التشريعات الاقتصادية، والنشاط الاستثماري، بما يتلاءم مع متطلبات الشفافية الدولية، ويخلق بيئة أعمال جاذبة وملائمة للقطاع الخاص، وتحسين بيئة العمل الاقتصادي عبر رفع كفاءة الإجراءات المالية، وتقليل الروتين، وتشجيع مشاريع الشركات الناشئة".

اختتمت وزيرة المالية كلمتها بالتأكيد: "على التزام وزارة المالية بمسار الإصلاح المالي والضريبي، بما يتوافق مع رؤية وطنية للتنمية، ويطلق فرصًا استثمارية تعود بالنفع على العراق".

وأوضحت أن: "هذه الجهود لا تهدف إلى زيادة الإيرادات المالية العامة فحسب، بل إلى بناء بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة، قائمة على الشفافية والعدالة في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الوطني".

ودعت وزيرة المالية الشركاء الدوليين من مؤسسات مالية ومنظمات دولية وإقليمية إلى: "المساهمة الفعّالة في دعم خطة الإصلاح الضريبي العراقي، من خلال تبادل الخبرات الفنية، وتقديم الدعم الاستشاري والتقني والتدريبي".